# هذا الخليج... إلى أين؟!

الاتحاد الاماراتيةالخميس 5 يوليو 2007

---

د. أحمد عبد الملك

تُحسب للخليج العربي الطفرة المالية الضخمة في هذا القرن. ولربما بسبب هذا "التشوّه" الذي لا يقترب من مناطق أخرى في العالم، كثرت الأزماتُ والحروب (ثلاث حروب مُدّمرة في أقل من ثلاثين عاماً)، ناهيك عن النزاعات وتوترات العلاقات بين دول الخليج ودول الجوار خلال الأربعين عاماً الماضية. ولقد رُسمت سيناريوهات عجيبة لـ"إفراغ" خزائن النفط؛ وربما لإعادة المنطقة إلى زمان الغوص والسعي وراء الكلأ والعشب.

الحرب العراقية الإيرانية كان سببُها اقتصاديا في المقام الأول. وغزو الكويت وحرب تحريرها كانا بسبب اقتصادي أيضاً. واحتلال العراق أيضاً كان سببُه المَخفي اقتصاديا؛ والمكشوف هو أسلحة الدمار الشامل التي لم يعثر عليها حتى الآن!

وما يجري اليوم من تحضير لعربةِ الحرب على إيران، يجري لسبب اقتصادي، وإن كان ظاهره تحجيم قدرات إيران النووية. وهذا لا يُبعدنا عن حالة التوجس من أن ثروات المنطقة مُستهدفة! بل يجرنا إلى ما قاله المفكر العربي الدكتور محمد جابر الأنصاري عن الاندفاعات المالية حيث يقول: "علينا أن نحافظ على الخير دون بَطر، وبمسؤولية لا تقامر بالغد، الغد القريب. ثمة متغيرات استراتيجية لا بد من أخذها في كامل الحسبان وبمعزل عن نشوة الانشغال بالأسهم".

السؤال الأول والأهم: مَن يُحافظ على الخير دون بَطر؟ والثاني: من يضع الاستراتيجيات لمستقبل المنطقة وأجيالها؟ والثالث: ما نوعية العلاقة بين القادة والشعوب؟

للإجابة على تلك الأسئلة، لا بد لنا من استقراء الواقع، وبكل صراحة. وأن نضع النقاط فوق الحروف. وبالنسبة للسؤال الأول، فإن القرار بيد الحكومات ولا دخل للشعوب في القرار المالي الخاص بالمحافظة على "خير المنطقة دون بطر"! وإذا كانت "سجية" القوم هي الكرم، وعدم التعوّد على مأسسة الأشياء... وحظر التعرض لموضوعات كهذه إعلامياً، فكيف لنا أن نطمئِن إلى المحافظة على الخير دون بطر؟ نحن إذن أمام معضلة وهي عدم القدرة على محاسبَة الصرف غير المُقنن.

بالنسبة للسؤال الثاني، نحن نرى أن الهاجس الأمني – منذ انسحاب بريطانيا من المنطقة أوائل سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم – هو الأولوية الرئيسية على طاولة الاهتمامات المحلية والإقليمية! فلا نحن نناقش أيامَ ما بعد العراق الجديد – هذا إذا بقي هنالك عراق – ولا نناقش مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة – في حال "طابت نفسُها" وأرادت الرحيل استراتيجياً وعسكرياً! هل تعمل أقسامُ وكليات العلوم السياسية في جامعاتنا على دراسة هذا الموضوع؟ هل تناقش وسائلُ إعلامنا العربية - وبجدّية – مستقبلَ العلاقة مع الولايات المتحدة وإيران؟! وهل تناقش هذه الوسائل – والتي يُطيل بعضها بحثه في السحر والشعوذة و"الطبوب"– الديمقراطية والإصلاحات التي تتفضل بها الحكومات على الشعوب؟!

وهل هناك استراتيجيات لمستقبل تجّمع مجلس التعاون الخليجي؟ وهل فعلاً، كما تساءل الدكتور الأنصاري، نحن مستقيلون منه، ولماذا؟ إن الظواهر داخل هذا الكيان الذي – نود أن يكون جميلاً دوماً– لا تبعث على الاطمئنان؟ فهل تخلصت دول المجلس من النظرة "القُطرية" الضيقة بعد مرور 25 عاماً على إنشاء المجلس؟ وهل ستظل الولايات المتحدة "الجوكر" الوحيد لهذه المنطقة؟ إن الهاجس الأمني هو بوابة العبور لكل أشكال التعاون والتكامل. وما لم تُعالج القضايا الأمنية بصراحة وعمق، فإن الجسد "المُسَجّى" لهذا المجلس سيبقى طويلاً على طاولة التشريح؟ نحن نعتقد أن الوقت حان لتناول مثل هذه القضايا في الاجتماعات المطوَلة التي تعقدها اللجان المختلفة. ذلك أن المجلس قدَرُ أبناء المنطقة، ولا نود الإغراق في التشاؤم ونستقيل من المجلس، كما قال الأنصاري!

وتتبع الاستراتيجيات تلك، أنماط التعليم وطرائقُ صناعة وصياغة إنسان المستقبل؛ فهل نحن فعلاً- باللغة الإنجليزية والكمبيوتر- نضمن ذلك الإنسان المتكامل الشخصية الواضح الهوية القادر على التعامل مع معطيات عصره؟ وما هي الأنماط التربوية التي "يتخَلّق" بواسطتها ذلك الإنسان، بحيث يكون ضمن النسيج المحَرك لآلية أي بلد في المستقبل؟ هل نريده "روبوتاً" يتحرك ضمن الرموز والكودات

والآليات التي تضعها الدولة؟ أم نريده إنساناً يفكر ويناقش ويعرف جذوره، وإن كان بعضها سيئاً؟! بمعنى آخر: هل نريده إنساناً متفاعلاً. يربط خطوط الماضي بخطوط المستقبل؟ إن مناهج التعليم ووسائل الإعلام هي التي تحدد شكل ذلك الإنسان.

أما بالنسبة للسؤال الأهم، فمعلوم أن صيغة "التراضي" التي درجت عليها العلاقة بين الحكومة والمحكومين، قد استمرت وقتاً طويلاً لكنها لم تخلُ من توترات "شوهت" تلك الصيغة. وكان قدَرُ المحكومين أن يقبلوا بما يأتي من أعلى؛ أي ما تقرره الشرعية المؤَسَسة على القوة، والتي أحياناً ما تتعدى على صيغة التراضي المذكورة. ويتزامن ذلك مع عدم وجود منابر يعبر من خلالها المحكومون عن حالات "الامتعاض" من تشوَه تلك الصيغة. لذلك كانت السيادة دوماً للكلمة القوية أمام الكلمات الأخرى.

ومع التقدير لوجود بعض المجالس السابقة –التي لم تُقم على أسسٍ ديمقراطية حقة – إلا أن شأن المواطن أو شأن العلاقة بين السلطة والشعب، كان بعيداً عن جداول أعمال تلك المجالس، والتي لم تكن لها صلاحية المُساءلة أو حتى الاقتراح! وطبقاً لوجود "هوة" بين الحكومات والشعوب – في بعض دول الخليج - تنتشر حالاتُ اللامبالاة بين المحكومين ولا تصلهم رسائل السلطة واضحة. بل ويكثر الحديث عن مستقبل رمادي، وغد غير آمن... بينما يعاني كثيرون تقلبات أسعار البورصة أو الإقصاء الإداري أو الإقصاء الاجتماعي، حيث يتحول البناء الاجتماعي إما إلى بناء يسند أركانه إلى الدولة، أو بناء آخر يسند أركانه إلى الأمراض والهموم والشعور بالغبن وقلة الحيلة، في وقت "تشمخ" فيه أبنية أخرى تقوّضُ الهوية وترمي التاريخ وراء ظهرها.

هذه ليست لوحة "سوريالية" لواقع أهل الخليج، بل صورة من الواقع الذي لا يجوز التغافل عنه. فمن أجل مَن تقام المدن الجديدة؟ ومن أجل مَن تصرَف المليارات على شراء الأسلحة؟ ومن أجل مَن تأتي الجيوش وتُقام العلاقات الدبلوماسية؟ ومن أجل مَن تصبحُ المنطقة ملاذاً حنوناً للاجئين من كل حدب وصوب؟ ومن أجل مَن يتم الإعلان عن إصلاحات سياسية، بعضها لا يرى النور!

في سبعينيات القرن الماضي كان هاجس وصول السوفييت إلى مياه الخليج الدافئة أمراً ملحاً! ولم يحدث... وما كان ليحدث! واليوم لا أحد يتحدث عن فراغ قوة؛ فيما لو قررت الولايات المتحدة الانسحاب من المنطقة! ماذا يمنع صاروخاً شارداً من هنا أو هناك من تدمير مئات البنايات الجميلة التي تغازل مياه الخليج؟ ماذا يمنع الصاروخ من تدمير منشآتنا النفطية أو محطات الكهرباء؟ هل أعددنا الإنسان القادر على العيش ساعات عديدة بلا ماء أو كهرباء أو سيارة فارهة؟ هل يتحمل السياسيون المسؤولية؟ وهل على الشعوب تحمّل ردّات الفعل المُحزنة؟!